Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 142
June 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Abdulrahman. Ismael M., Ahmed. Younis A., (2024). "Analyzing Economic Factors Influencing Marriage and Divorce – A Case Study of Iraq)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (142), 348 -377 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183450.1357

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Analyzing Economic Factors Influencing Marriage and Divorce – A Case Study of Iraq

Ismael M. Abdulrahman[1]; Younis A. Ahmed[٢]
[1]Soran Technical College – Erbil Polytechnic University, Erbil
[٢] College of Administration and Economics, Sulaimani University, Sulaymaniyah
Corresponding author Ismael M. Abdulrahman, Soran Technical College, Erbil Polytechnic University, Erbil, esmail.abdullrahman@epu.edu.iq
DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183450.1357

Article History: *Received*:23/2/2024; *Revised*: 25/3/2024; *Accepted*:29/4/2024; *Published*: 1/9/2024.

Abstract
The intact family serves as the cornerstone for building a healthy society, and achieving this necessitates marriage. Therefore, a decline in marriage rates foreshadows a decline in family structure. Conversely, escalating divorce rates dismantle both the family and the societal fabric, inflicting economic, social, and psychological damages on both parties and their descendants. This research aims to measure and analyze various economic factors alongside other variables influencing marriage and divorce processes in Iraq between (2000-2023(. This period witnessed significant political, economic, and social transformations, and forecasts for marriage and divorce rates were made until) 2030(. To fulfill the research objectives, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was utilized for short- and long-term estimations. The study derived several conclusions, including the positive impact of (per capita GDP, population, female labor force participation, female literacy rates, and political and economic stability) on (marriage rates), while (poverty and unemployment rates) contribute to increased (divorce rates). The research also proposes recommendations, emphasizing governmental support for employment opportunities and small-scale projects for youth, and promoting marriage by offering interest-free loans to prospective couples.

Key words:
Marriage, Divorce, Economic Factors, Iraq.

ورقة بحثية

تحليل العوامل الاقتصادية المؤثّرة في الزواج والطلاق
العراق حالة دراسية

إسماعيل مصطفى عبدالرحمن[1]؛ يونس علي أحمد[2]

[1]كلية التقنية سوران، جامعة أربيل التقنية، أربيل

[2]كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية

المؤلف المراسل: إسماعيل مصطفى عبدالرحمن، كلية التقنية سوران، جامعة أربيل التقنية، أربيل.
esmail.abdullrahman@epu.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183450.1357

تاريخ المقالة: *الاستلام*:2024/2/23؛ *التعديل والتنقيح*:2024/3/25؛ *القبول*:2024/4/29؛ *النشر*: 2024/9/1.

المستخلص

الأسرة السليمة هي المكون الأوّل لبناء المجتمع السليم، ومن البديهيّ لا يمكن تحقيق ذلك دون الزواج، وعليه تراجع الإقدام على الزواج، يعني تراجع بناء الأسر، وفي الجهة المقابل فإنّ ارتفاع معدّلات الطلاق تهدم الأسرة والمجتمع، فضلًا عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسيّة الذي تلحق بالطرفين وبأولادهما وأحفادهما، يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل بعض العوامل الاقتصادية إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثّر على عمليّة الزواج والطلاق في العراق خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، التي اتسم بفترات من التغيرات الكبيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إجراء عملية التنبؤ بأعداد الزواج والطلاق حتى ٢٠٣٠. من أجل تحقيق هدف البحث اعتمد البحث على أأنموذج الانحدار الذاتي للأبطاءات الموزعة (ARDL) للتقديرات قصيرة وطويلة الأجل. توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات من بينها، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث والاستقرار السياسي والاقتصادي لهما علاقة طردية مع معدل الزواج. ومن جانب آخر، الفقر والبطالة يؤديان إلى زيادة الطلاق، وقدّم البحث عددًا من المقترحات منها، من الضروري أن تدعم الحكومة المشاريع التي توفر فرص العمل وتدعم المشاريع الصغيرة للشباب، ودعم الزواج من خلال تقديم القروض بدون فائدة للمقبلين على الزواج.

الكلمات الرئيسة

الزواج، الطلاق، العوامل الاقتصادية، العراق

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٢))،
حزيران ٢٠٢٤

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: عبدالرحمن. إسماعيل مصطفى، احمد، يونس علي، (٢٠٢٤). " تحليل العوامل الاقتصادية المؤثّرة في الزواج والطلاق – العراق حالة دراسية" ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٢)، ٣٤٨-٣٧٧، https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183450.1357

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تسهم الأسرة السليمة في زيادة الرفاهية وخلق السعادة في المجتمع، فضلًا عن المساهمة في تكوين مجتمع يسعى نحو النموّ والتطور، من هنا يكون الزواج السليم البداية السليمة لبناء مجتمع مؤهل لتحقيق التنمية الاقتصادية. وعلى العكس، الطلاق هو تفكيك للأسرة، وهدم لوحدة العيش والعمل، وهدر للأموال والطاقات، وتزداد مساوئ هذا التفكك لتؤثر على تربية الأطفال، وخلق مجتمع متدني التعليم ورديء الصحة.

يجتذب الرجال إلى النساء الأكثر جمالاً وجاذبية، وكذلك بالنسبة للنساء، فالمظهر الخارجي عامل مهم للاندفاع نحو الزواج، ولكن لايكون العامل الوحيد في كثير من الأحيان، فإلى جانب المظهر الخارجي، هناك عوامل أخرى تتكامل مع بعضها لإنجاز هذه العملية، بعض من هذه العوامل تختلف من مجتمع إلى آخر وبعض منها مشترك، من بين هذه العوامل المشتركة قد تأتي العوامل الاقتصاديّة في الصدارة.

ومن جانب آخر، قد يكون عدم الانسجام والتكافؤ من بين العوامل الأكثر تأثيراً في الإقدام على الطلاق، ولكن هناك عوامل أخرى تزيد الإندافع نحوه، وبالمقابل عوامل أخرى تقلله.

اتّسمت الظروف السياسية والاقتصادية في العراق بالتقلبات الكثيرة، فضلاً عن ذلك تأثر البلد كسائر بلاد العالم بالتطورات التكنولوجية، وبالانفتاح الثقافي والتجاري، وأحدث ذلك تغييرات كبيرة في المجتمع العراقي، ترك تأثيرها على عمليتي الزواج والطلاق، وقد تغيرت معدّلات الزواج والطلاق، وأصبح من المشاكل التي تستحق الدراسة من زواياها المختلفة.

مشكلة البحث

الزواج والطلاق عمليتان تتأثران بمجموعة من العوامل المختلفة، تدور مشكلة هذا البحث حول هذين السؤالين:

١- على الرغم من حصول زيادة في متوسط دخل الفرد وفي عدد السكان إلّا أن الزيادة في عدد الزواج منخفض، فما هو تأثير المتغيرات الاقتصادية والظروف السياسية والاقتصادية على هذه العملية؟

٢- شهد العراق خلال مدة البحث تغييرات في نسبة البطالة ونسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، والمستوى التعليمي للإناث، فهل كانت لهذه التغييرات أثر على زيادة نسبة الطلاق؟

أهمية البحث

تناولت العديد من الدراسات العوامل المشجعة على الزواج والمؤدّية إلى الطلاق، ولكن أغلبيّة هذه الدراسات استخدمت البيانات الأوّليّة المجمعة بواسطة إستمارة الاستبيان في مدة زمنية محددة، إلا أنّ هذا البحث اعتمد على البيانات االثانويّة لمدة زمنية تمتد لـ ٢٣ سنة. فضلًا عن ذلك فإنّ البحث يحتوي على مدة زمنية فيها عدم استقرار سياسي واقتصادي إلى جانب مدة سادت فيها شبه استقرار، وأهمية أخرى لهذا البحث هي استخدام أحدث تقنية لقياس أثر العوامل الاقتصادية على الزواج والطلاق في الأمدين القصير والطويل، وكذلك إجراء التنبؤ للمستقبل.

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

١- قياس وتحليل أثر: الدخل، السكّان، مشاركة المرأة في القوى العاملة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث، على الزواج.

٢- قياس وتحليل أثر: معدل الفقر، معدل البطالة، مشاركة المرأة في القوى العاملة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث على الطلاق.

٣- التنبّؤ بأعداد الزواج والطلاق حتى سنة ٢٠٣٠.

فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضيتين الاتيتين:

١- يرتبط الزواج بعلاقة طردية مع: الدخل، عدد السكان، مشاركة المرأة في القوى العاملة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث والاستقرار السياسي والاقتصادي.

٢- تزداد نسبة الطلاق مع زيادة نسبة: الفقر، البطالة، وتنخفض مع زيادة نسبة: مشاركة المرأة في القوى العاملة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث.

منهجيّة البحث:

اعتمد البحث على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي والمجلس الأعلى للقضاء، فضلاً عن بعض البيانات من البنك الدولي، عن: الزواج والطلاق، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث، نسبة الفقر، نسبة البطالة، وتم عملية القياس باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL)، باستخدام البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، مستخدماً برنامج Eviews12. وتم إضافة متغير وهمي لأنموذج الزواج يعبر عن الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومتغير وهمي يعبر عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لأنموذج الطلاق، كما تم التنبؤ بالمتغيرين المعتمدين وفق سيناريوين حتى سنة ٢٠٣٠.

حدود البحث:

-**الحدود المكانية:** العراق.

-**الحدود الزمانية:** المدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٣.

الدراسات السابقة:

يهدف البحث من عرض الدراسات السابقة فهم العوامل التي تدفع بالشباب والشابات الدخول في الزواج، لإختيار العوامل الاقتصادية منها ومقارنة نتائجها مع نتائج هذا البحث، وكذلك التعرف على العوامل المؤدّية للطلاق، فضلاً عن التعرّف على الجانب التطبيقي والمناهج والتقنيات القياسية المستخدمة، من الضروري هنا الإشارة إلى قلّة البحوث عن العوامل المؤثّرة على الزواج في العراق والدول العربية، فيما يأتي عرض لمجموعة محددة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

دراسة (Al-Shahrani, 2022) بعنوان (العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي "دراسة وصفية مطبقة على المطلقات السعوديات حديثات الزواج في مدينة الرياض") تناولت الدراسة العوامل المؤديّة إلى الطلاق المبكّر في السعودية وقسمت هذه العوامل إلى: عوامل ذاتية، اجتماعية، اقتصادية، ونفسية. واستخدمت الدراسة استمارة الاستبيان للحصول على البيانات وتمّ تحليلها باستخدام برنامج SPSS. توصلت الدراسة إلى أنّ العوامل الاجتماعية تأتي في المرتبة الأولى تليها العوامل النفسية ثم الذاتية، في حين تأتي العوامل الاقتصادية في المرتبة الأخيرة، أوصت الدراسة بأن تكون المشاركة في الدورات للتأهيل الزواجي من بين متطلبات عقد الزواج، وأوصت أيضاً باستحداث مادّة دراسيّة في الإعداديات والجامعات للتثقيف بالحياة الزوجي.

دراسة (Al-Hasnawi, 2017) بعنوان (العنوسة أسبابها وطرق علاجها)، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤدّية إلى العنوسة في العراق، واستندت الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات من عيّنة مكونة من ٢٠٠ فتاة غير متزوجة، توصلت الدراسة إلى أنّ الحصول على الشهادة العليا جاء في المرتبة الأولى من بين العوامل، وفي المرتبة الثانية جاءت انتشار البطالة بين الشباب، ثم ارتفاع المهر والتكاليف الأخرى للزواج، واحتل تحرّر المرأة وانفتاحها أكثر من اللازم المرتبة الرابعة، وانتهت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات من بينها تقديم القروض للشباب لتخفيف مشكلة البطالة.

دراسة (Khalil, 2016) بعنوان (استخدام تقنية الانحدار اللوجستي لتحديد أهم العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج في المملكة العربية السعودية)، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤدّي إلى تأخّر الزواج في المجتمعات العربية. اعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات، واستخدم تقنية الانحدار اللوجستي لقياس أثر المتغيّرات المستقلّة على المتغير التابع، توصلت الدراسة إلى أنّ وقوع مسؤولية تربية الأخوة بعد فقدان ربّ الأسرة من أكثر العوامل تأثيراً على تأخر سن الزواج، كذلك الدخل المنخفض للرجل، خروج الفتاة للعمل خارج المنزل، مواصلة التعليم من بين العوامل الذي تؤثّر على تأخر سن الزواج.

دراسة (Al-Othman, and Al-Sulaykhi,2016) بعنوان (الخصائص الاقتصادية لحالات الطلاق في محافظة البصرة لعام ٢٠١٣) تسعى الدراسة للوقوف على الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق في محافظة البصرة، واختارت الدراسة عيّنة مكونة من ٥٣٤ حالةً، مستخدماً الأساليب الإحصائية للوصول إلى أهداف الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن ٤٩% من المطلّقات كانت مهنة أزواجهم كاسباً، تأتي في المرتبة الثانية مهنة العامل، أمّا بالنسبة لمهنة الزوجة المطلقة فتأتي ربات البيوت في المرتبة الأولى وبنسبة ٦٩,٨% ثمّ تأتي مهنة موظفة في المرتبة الثانية وبنسبة ١٣,٩%. كما توصلت الدراسة إلى أنّ ٤٩,٦% من حالات الطلاق وقع في فئة الدخل المتوسط و٣٦,٩% في فئة الدخل المنخفض. قدمت الدراسة عدداً من التوصيات من بينها، الاهتمام بالتوعية ونشر الثقافة الزوجية ومتطلبات الحياة الزوجية.

دراسة (Al-Shaboul,2010) بعنوان (المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة) تهدف الدراسة إلى بيان العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المصاحبة للطلاق في بلدة الطرة في الأردن، ومن أَجِل الوصول إلى أهداف الدراسة استخدم الباحث أسلوب الملاحظة والمقابلة، مع

طرفي المشكلة وأسرهم، توصلت الدراسة إلى أنّ الطلاق ناتجة عن تظافر مجموعة متداخلة من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد وجدت الدراسة أنّ الفئات الاجتماعية الأقل تعليماً والتي تعمل في مهن بسيطة تدر دخلاً متدنياً أو متوسطة هي المعرّضة إلى الطلاق بنسبة أكبر، وأوصت الدراسة مجموعة من التوصيات منها مايتعلق بالزوجين كالتريث في الاختيار، ومنها مايتعلق بالأسرة والمجتمع كاحترام خصوصية الزوجين وتكثيف دور المؤسسات الدينية والمدنية.

دراسة (Glenn & Maria, 2023) بعنوان (Socio-economic status and the rise of divorce in Sweden: The case of the 1880–1954 marriage cohorts in Västerbotten)
تبحث هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: هل تتوافق نظرية جود (Goode's theory) مع الأنماط الاجتماعية والاقتصادية التي تزامنت مع ارتفاع معدلات الطلاق في السويد؟ قدمت الدراسة عرضاً تاريخيا للطلاق في مقاطعة (Västerbotten) في السويد، وتبين من البيانات أنّ الطلاق كان معدلاته منخفضة في البداية، وازداد بشكل تدريجي وببطء حتى الأربعينيات من القرن الماضي، ثم حدثت الطفرة الكبيرة من عام ١٩٦٥ وبلغت الذروة في عام ١٩٧٥، ثم انخفض بعد هذه السنة، وزعت الدراسة الطلاق على ثلاث فترات زمنية، كما وزعت الرجال الذين انفصلوا عن زوجاتهم إلى (عمال غير ماهرين، عمال مهرة، فلاحين، النخبة)، كما وزعت النساء المطلقات إلى (بدون عمل، عمال غير ماهرين، عمال مهرة، فلاحين)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الطلاق والحالة الاقتصادية والاجتماعية في الماضي عندما كانت نسبة الطلاق منخفضة، حيث كانت تكاليف الطلاق باهضة، ولم تكن بمقدور الفئات الفقيرة تحملّها، ولكن تغيرت هذه العلاقة، وتحولت إلى علاقة عكسية عند المستويات المرتفعة للطلاق في ظل تزايد التحضر والتصنيع، إذ أصبح تجاوز عقبات الطلاق أسهل، وبمقدور الفئات ذات الدخل المنخفض تحملّها، وبالتالي أيدت نتائج الدراسة نظرية (جود) التي تقول إنّ العلاقة بين الأنماط الاجتماعية والاقتصادية تتغير من الطردية إلى السلبية مع تزايد التصنيع والتحضر.

دراسة (Killewald, 2016) بعنوان (Money, Work, and Marital Stability: Assessing Change in the Gendered Determinants of Divorce)
تسعى هذه الدراسة الإجابة على السؤالين الآتيين: الأوّل هل الاستقرار الزوجي له علاقة بالمكاسب الاقتصادية.؟ والثاني هل محددات الاستقرار الزوجي تغيرت بمرور الزمن خلال مدة من ١٩٦٨ إلى ٢٠١٣ في الولايات المتحدة الأمريكية.؟ وقد اعتمد البحث على بيانات من عيّنة مكوّنة من ٦٣٠٩ زوجةً من بينهم ١٦٨٤ تعرضن للطلاق، واستخدمت الدراسة نماذج قياسية لقياس العلاقة بين الاستقرار الزوجي ومجموعة من المتغيرات المستقلة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها: إنّ الظروف المادية سواء كانت في حالة استمرار العلاقة الزوجية أو خارجها ليست من العوامل الرئيسة للاستقرار الزوجي. كما استنتجت الدراسة أنّ الطلاق أكثر وقوعاً بين الأزواج الذين لايعملون لوقت كامل في المدة بعد ١٩٧٥.

دراسة (Stevenson and Wolfers, 2007) بعنوان (Marriage and Divorce: Changes and their Driving Forces)
تبحث هذه الدراسة في النهج الاقتصادي لتكوين الأسرة، لماذا تتكون الأُسر؟ تبقى الأزواج متزوجين عندما تكون مكاسب الزواج تفوق مكاسب الأعزبية، وتأتي هذه المكاسب من: تكامل

الإنتاج، الاستهلاك وتجميع المخاطر، ولكنّ التطورات التكنولوجيّة قللت من أهمية هذه المكاسب، وبالتالي مكاسب الزواج، وتحاول الدراسة أن تضع أسساً جديداً لبناء الأسرة، استجابة للتغيّرات الحاصلة في التكنولوجيا ومشاركة المرأة في القوى العاملة وفي القوانين وتطور وسائل منع الحمل، كما تناولت أيضاً التعايش كبديل للزواج، والعوامل الاقتصادية التي تقف خلف هذا النمط من الأسرة، توصلت الدراسة إلى أنّ الأشخاص المطلقين هم أسوأ حالاً والمتزوجين أحسن حالاً مالياً وجسدياً وعاطفياً، وتوصلت إلى أنّ الأشخاص الذين يعانون من نتائج غير مؤاتية أكثر عرضة للطلاق ولا يعودون للزواج مرة ثانية، والأشخاص الأثرياء والأصحاء والسعداء أكثر ميلاً للزواج.

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة، من حيث: البيانات المستخدمة، طريقة البحث، المدة الزمنية، التركيز على مجموعة محددة من العوامل الاقتصادية، الجمع بين الزواج والطلاق في بحث واحد، التنبوء بما سيحصل لعدد الزواج والطلاق في السنوات القادمة إلى ٢٠٣٠.

١ – الإطار النظري للبحث:

١-١ المنظور الاقتصادي للزواج والطلاق:

تتكافل عوامل عديدة لإنجاز عملية الزواج، وكذلك بالنسبة للطلاق، هذه العوامل تصنف إلى: (عوامل اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، نفسية، أمنية)، من هنا أصبح الزواج والطلاق مجالاً للدراسة من هذه الجوانب، ومن بينه الاقتصاد يفترض علم الاقتصاد أنّ الإنسان يتصرّف عقلانياً لتحقيق رغباته وتفضيلاته في جميع جوانب حياته، ومن بينها الزواج والطلاق، الزواج من المنظور الاقتصادي هو شراكة من أجل إنتاج واستهلاك مشترك، ويشمل هنا الإنتاج والاستهلاك: الحنان، الرفقة، الجنس وإنجاب الأطفال وتربيته، إلى جانب السلع والخدمات الأخرى المبدأ الاقتصادي الأساسي للزواج والطلاق هو: عندما يقرّر شخصان الزواج أو إنجاب طفل أو الطلاق، فإنّهما يحاولان تعظيم منفعتهم من وراء ذلك القرار من خلال مقارنة التكاليف بالمنافع، إذا يتضمّن اقتصاديات الزواج والطلاق التحليل الاقتصادي لتكوين الأسرة وتفككها، وما يحتويها من قرارت الإنتاج والتوزيع والاستهلاك داخل الأسرة.

حسب نظرية (Gary Becker) الحاصل على جائزة نوبل من جامعة شيكاغو، أنّ الناس يقدمون على الزواج للأسباب نفسها التي يجعل الدول تتاجر فيما بينهما، وهي الميزة النسبية، إذ كان للرجل ميزة نسبية في العمل خارج المنزل، وللمرأة ميزة في العمل المنزلي ورعاية الأطفال، فمن الأفضل لهما أن يجتمعان في الزواج ويوحدان قواهما وأن يتخصصان في المهنة التي يتمتعون فيها بالميزة النسبية (Louzek, 2022, 301-303).

وبما أنّ الريف كان الموطن الرئيس لغالبيّة سكّان العالم في القرون الماضية، والزراعة المصدر الرئيس للعيش، وكانت الأسرة هي الوحدة الإنتاجية التي تنتج داخلها الجزء الأكبر من ضروريات الحياة، في ظل هذه التشكيلة، كانت الحاجة ملحة للتكامل بين المرأة والرجل في إدارة شؤون البيت، من إحضار الطعام والمشاركة في العمل الزراعي وفي الممتلكات والمنزل والأولاد وتوزيع الأدوار، هذه العوامل شجعت الشبان والشابات على الإقدام على الزواج وتكوين الأسرة، وكانت عملية الزواج يرعاها الآباء، وكان الاعتبار الأهم لإنجاز هذه المهمة هو: هل العريس معيل جيد، والعروس قادرة على تدبير أمور المنزل؟ ولكن مع مرور الوقت، ودخول التكنولوجيا إلى

ميدان العمل، حصلت تغيرات كبيرة في توزيع السكان بين الريف والحضر، وبين العمل في الزراعة والقطاعات الأخرى، وفي توزيع العمل بين العمل السوقي والعمل داخل البيت، فازداد العمل خارج البيت على حساب الوقت المخصص للعمل المنزلي، كذلك ازدياد سلع المشتريات من السوق مقابل انخفاض السلع المنتجة من قبل الأسرة (Jeremy and Nezih, 2008, 4). وقد عززت الثورة الصناعية هذه التغيرات من خلال خلق وظائف جديدة سهلت دخول المرأة إلى سوق العمل، ونتج عن ذلك تغير في هيكل المجتمع والمرور إلى تفكك الأسرة، وحتى المجتمعات الكاثوليكية التي كانت تحرم الطلاق لقرون عديدة أجبرت على الركون لقبوله (ÇUHADAR and CAFRI, 2021, 31). بعد ذلك دخل السلع المعمرة، كالمكنسة الكهربائية والغسالة إلى البيوت ليحل محل العمل اليدوي، الذي كانت تؤديه المرأة، هذه التغييرات قللت من الوقت الضروري للعمل المنزلي، نتيجة لذلك سنح للشباب والشابات المتزوجين وغير المتزوجين المزيد من الوقت للخروج إلى العمل السوقي، ومن جهة أخرى أدت هذه التغيرات إلى خفض الدوافع الاقتصادية للزواج المبني على تخصص المرأة في العمل المنزلي والرجل في الأعمال خارج المنزل (Jeremy and Nezih, 2008, 4).

تعمقت هذه التغييرات في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ازداد مشاركة الإناث في القوى العاملة، وازداد عدد الأسر ذات الدخل المزدوج، كذلك تغير نمط حياة الأسر من الإنتاج الأسري إلى الاستهلاك الأسري. وقد انقسم الباحثون في تفسير أثر هذه التغيرات على عملية الزواج والطلاق، فمنهم من يؤكد على أنّ هذه التغيرات تعزّز الروابط الزوجية، بينما يرى آخرون في هذه التغيرات عوامل تزعزع التناسق بين الزوجين وتؤدي بهما إلى الطلاق (Yurovich, 2012, no p).

١-٢ تعريف الزواج وأهميته:

عرّف فقهاء المسلمين الزواج بأنّه (عقد يفيد حل العشرة الزوجية بين الرجل والمرأة وتعاونهما ويحدد ما لكليهما من حقوق وما عليها من واجبات (Al-Quraishi, 2014,251). وعرّفه قانون الأحوال الشخصية العراقية بأنّ "الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته إنشاء رابطة الحياة المشتركة والنسل" (Personal Status Law No. 188 of 1959 and its amendments).

العيش في كيان متحد بين زوجين له منافع عديدة، إلى جانب القيمة المعنوية للحب والحنان هناك أيضاً منافع اقتصادية، كزيادة الاستهلاك المشترك، كذلك يوفر الزواج التأمين ضد المخاطر، كفقدان الدخل والبطالة (B. Schulz, F. Siuda, 2023, 2277) كما يزيد الزواج من رفاهية الأزواج من خلال التخصص في العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية، ويؤدي المشاركة في الموارد إلى وفورات الحجم، لأنّ كثيراً من تكاليف المحافظة على الأسرة هي تكاليف ثابتة (Lerman, 2002, 4). تبين من دراسات أجريت في الولايات الامريكية المتحدة أنّ الزواج أدّى إلى زيادة مشاركة الرجال في القوى العاملة، كما أنّ المتزوّجين من الرجال يعملون لساعات أطول ويحصلون على أجور أعلى. كما أنّ الزواج في المراحل المبكرة يزيد من احتمالات الثراء. (https://formerministers.dss.gov.au/)

١-٣ العوامل المؤثرة في الزواج:

تؤثر على الزواج مجموعة من العوامل، تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مدة زمنيّة إلى أخرى، تصنف هذه العوامل إلى: عوامل اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، نفسية وسياسية وأمنية، لغرض هذا البحث تم اختيار العوامل الآتية:

١- الدخل الفردي، يُعد الدخل من العوامل المؤثرة في الزواج، حيث يحدد هذا العامل قدرة الفرد على تحمّل أعباء الأسرة المالية، ويعتبر عدم حصول على الدخل الكافي من بين الأسباب الرئيسة لتأخر سن الزواج (Khalil, 2016,243). والدخل يرتبط مع العمل، لذلك يبحث الشخص عن شريك لديه وظيفة مستقرة، توفر لهما استقرار مالي، بشكل عام تقل نسبة الزواج عند فئات الدخل المنخفض ومتوسطة الدخل (Greenstone and Looney, 2012, no p).

٢- السكان، في حالة الأوضاع الطبيعية، فإنّ زيادة عدد السكان تزيد معدلات الزواج، كذلك التركيب العمري ومعدل نموه تؤثران على معدلات الزواج، ولكن في بعض الأحيان قد تكون التأثيرات السلبية للعوامل الأخرى تفوق على تأثير زيادة السكان، وبالتالي تبقى معدلات الزواج منخفضة مع وجود زيادة في عدد السكان.

٣- المستوى التعليمي، يؤثر هذا العامل على أكثر من اتجاه، حيث الاستمرار في التعليم إلى المستويات العليا تؤخر عملية الزواج لكلا الطرفين(Al-Hasnawi, 2017, 1588) . ومن جهة أخرى، بالنسبة للنساء الحاصلات على الشهادات الجامعية فرصة زواجهن أكبر مقارنة بالنساء الأقل تعليماً وبالنسبة للذكور الحاصلين على مستويات تعليمية عالية تكون فرصتهم للحصول على العمل أكبر، مما يساعدهم على الإقبال على الزواج (Hemez, 2022, 6).

٤- نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، كما أشير إليه في النقطة الأولى، إنّ الدخل هو عامل مؤثر في الزواج، وبما أن المشاركة في القوى العاملة هي إحدى طرائق الحصول على الدخل، وبالتالي يزيد من معدل الزواج، وقد يبحث الشاب عن شريكة لديها عمل تساعده في تلبية احتياجات الأسرة (Greenstone and Looney, 2012, no p). ولكنّ الأمر أكثر تعقيداً بالنسبة لمشاركة المرأة، قد يؤدي ذلك إلى شعور المرأة بالاستقلالية وعدم احتياجها للشريك، أو لايرغب بعض من الرجال أن يعمل زوجته خارج البيت.

٥- الاستقرار السياسي والاقتصادي، الظروف المستقرة سياسياً والمتسمة بالرخاء والانتعاش الاقتصادي تهيئ الأجواء المساعدة للزواج. وعلى عكس من ذلك فإن الظروف المشحونة بالصراعات والانقلابات والحروب لا تشجع عملية الزواج، وكذلك فترات الأزمات الاقتصادية (Rashid, 2020, 123).

١-٤ الطلاق وتداعياته:

يعرّف الطلاق بأنّه انفصال الزوجين عندما تصل الحياة الزوجية إلى مرحلة لا يمكن استمرار الحياة المشتركة (Al-Quraishi, 2014,50)، ويعرف قانوناً بأنه طريقة قانونية لإنهاء عقد الزواج بين الزوجين، بحكم قضائي بناءً على طلب أحد أو كلا الطرفين (Al-Sabaawi, 2013, 3). ويحدث الطلاق عندما يشعر أحد الزوجين أنّه سيكون أحسن حالاً خارج العلاقة الزوجيّة، بعبارة أخرى، يفسر تزايد معدلات الطلاق اقتصاديّاً بأنّه إنخفاض شعور الزوجين بأهمّية الجانب المادّي للزواج (Killewald, 2016, 697). إذ من الناحية الاقتصاديّة تنتهي العلاقة

الزوجية إذا كانت المكاسب المتوقّعة من الزواج أقلّ من المكاسب المتوقّعة من الطلاق (Bellido, et al, 2016, 15).

يترتب على الطلاق نتائج سلبية عديدة على الشريكين، وتكون النتائج أشدة وقعة على النساء (Smock, P.J., Tzoc, K. & Carr , 2023)، حيث إنّ الطلاق يزيد من احتمال وقوع المرأة في الفقر. (Stevenson and Wolfers, 2007, 49) ، فضلاً عن ذلك يزداد فقر الأطفال وتسربهم من الدراسة، ويزداد تعاطي الكحول والمخدرات، والجرائم التي يقوم بها الأطفال نتيجة لزيادة نسبة الطلاق (Lerman, 2002,1)

١-٥ العوامل المؤدّية إلى الطلاق:

تناول العديد من الباحثين في الاختصاصات المختلفة العوامل المؤدية إلى الطلاق، على سبيل المثال صنفه (Ali, 2018, 20)إلى: عوامل اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أمنيّة، ثقافيّة وتكنولوجية.

تختلف هذه العوامل، بحسب المجتمعات والديانات ودرجة تطوّرها وإنفتاحها، يركز هذا البحث على العوامل الآتية:

١- معدلات الفقر، عندما يعجز الزوج عن تلبية متطلّبات الأسرة، ويتزامن ذلك مع عدم تحمل الشريك لهذا الظروف، قد يصبح الطلاق الخيار المفضل لإنهاء عناء الفقر، يتوقع أن تكون العلاقة بين الطلاق والفقر علاقة طردية .(Stevenson and Wolfers, 2007, 50).

٢- البطالة، بما أنّ العمل هو مصدر رئيس للدخل، فالشخص العاطل يكون عاجزاً عن تأمين دخلٍ يؤهّله لتحمل تكاليف الزواج وديمومة الأسرة (Al-Alawi and Zamel, 2018, 698) و (Al-Shaboul, 2010, 684) يكون العلاقة بين الطلاق والبطالة علاقة طردية.

٣- المستوى التعليمي، يقل احتمال الطلاق بين الذين لهم مستوى تعليمي أعلى مقارنة بأقل مستوى تعليمي (Al-Shaboul, 2010, 695). ومن جانب آخر، المستوى التعليمي المرتفع للمرأة يؤهلها للعمل في طبقة مهنية مرتفعة، وكلما ارتفعت الطبقة المهنية لزوجين تنخفض نسبة الطلاق (MARIKA JALOVAARA, 2001, 119).

٤- نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، في حالة مساهمة هذه المشاركة في توفير دخل إضافي للأسرة، يؤدي ذلك إلى زيادة تماسك الأسرة وخفض معدل الطلاق (Killewald, 2016, 716-717). ولكن إذا أدت مشاركة المرأة في العمل ابتعادها عن العمل المنزلي وزيادة شعورها بالاستقلالية وبعدم ضرورة الزواج، قد يؤدي ذلك إلى الطلاق وتحمل تكاليف العيش لوحدها(Al-Sabaawi, 2013, 12-14) .

٥- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، يترتّب على عدم الاستقرار السياسي حالة من الخوف والهلع والهجرة، وقد يؤدّي ذلك إلى زيادة معدّلات الطلاق، وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى تدهور الحالة المعيشية وزيادة البطالة، وبالنتيجة زيادة الطلاق.

٢- الجانب القياسي تقدير وتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة في الزواج والطلاق في العراق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٣)

٢-١ الأنموذج القياسي

لقياس تأثير العوامل الاقتصادية على الزواج والطلاق في العراق، اعتمد البحث على أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة Auto Regressive Distributed Lag (ARDL)[1]، باستخدام البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، مستخدماً برنامج Eviews12. يتكون الأنموذج من معادلتين، في الأولى الزواج يمثل المتغير التابع، وفي الثانية الطلاق هو المتغير التابع، أمّا المتغيرات المستقلّة فهي: (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، معدّلات الفقر، معدلات البطالة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث، فضلاً عن متغير وهمي لكلا الأنموذجين)

لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته، تم تمثيل الأنموذج المستخدم بالصيغة الآتية:

$$lMAR_t = B_0 + B_1\, lPGDP_t + B_2\, lPOP_t + B_3\, lSHA_t + B_4\, lEDU_t + B_5\, D_1 + U_t \ldots..(1)$$

$$lDIV_t = B_0 + B_1\, lPOV_t + B_2\, lUNE_t + B_3\, lSHA_t + B_4\, lEDU_t + B_5\, D_2 + U_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

صُيغ أنموذج (ARDL) للمعادلات (١ و٢) على النحو الآتي:

$$\Delta ln\, MAR_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_1\, \Delta lnMAR_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_2\, \Delta lnPGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_3\, \Delta lnPOP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_4\, \Delta lnSHA_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_5\, \Delta lnEDU_{t-i} + D_1 + U_t \ldots.(1.1)$$

$$\Delta ln\, DIV_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_1\, \Delta lnDIV_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_2\, \Delta lnPOV_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_3\, \Delta lnUNE_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_4\, \Delta lnSHA_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_5\, \Delta lnEDU_{t-i} + D_2 + U_t \ldots.(2.2)$$

[1] تم اختيار أنموذج (ARDL) بناءً على الاعتبارات التي تشير إلى عدم استقرار معظم المتغيرات في المستوى، واستقرارها في الفرق الأول، فضلاً عن تأكيد وجود التكامل المشترك الذي يتم التحقق منه من خلال اختبار .(Johansen co-integration test) يُعتبر أنموذج (ARDL) تقنية اقتصادية ديناميكية، حيث يتم دمج دالة عامة تشمل قيم المدة الحالية والمتأخرة للمتغيرات، ومن بين المزايا الأساسية لأنموذج(ARDL) ، فإنه يتيح إمكانية تقدير المعلمات ذات الأمد الطويل والقصير بشكل متزامن، ويتناسب بشكل جيد مع حجم ونوع البيانات وطبيعة المتغيرات، إضافةً إلى قدرته على تحقيق أهداف البحث.

حيث:

MARt = عدد الزواج في العراق في سنة t.

DIVt = عدد الطلاق في العراق في سنة t.

PGDPt = متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق في سنة t.

POPt = عدد السكان في العراق في سنة t.

SHAt = نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في العراق في سنة t.

EDUt = معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث في العراق في سنة t.

POVt = معدلات الفقر في العراق في سنة t.

UNEt = معدلات البطالة في العراق في سنة t.

D1 = الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠١٤ – ٢٠١٧).

D2 = عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠).

t = المدة الزمنية من سنة (٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٣).

P = الحجم الأمثل للإبطاء – مدة الإرتداد.

αo =الحد الثابت / المكون الرئيس.

α1-α5 = المعلمات.

Ut = البواقي / العنصر العشوائي.

٢- مرحلة توصيف المتغيرات المستخدمة:

يُمكن فحص وتوصيف المتغيرات المستخدمة في البحث عموماً من حيث طبيعتها واتجاهاتها، في الجدول(١):

الجدول (١): نتائج اختبار بعض المؤشّرات الإحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغيرات المدرجة في الأنموذج

المؤشرات الاحصائية	عدد الزواج	عدد الطلاق	متوسط نصيب الفرد من الناتج	عدد السكان	معدلات الفقر (%)	معدلات البطالة (%)	نسبة مشاركة الإناث (%)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)
Mean	248117	48908	3892	33392730	22.8	10.32	11.79	63.66
Median	232484	51320	4319	33773003	23	8.84	11.66	64.17
Minimum	189116	11732	810	24086000	17	7.96	9.74	9.17
Maximum	328046	82469	6613	42968066	30	14.19	14.67	51.01
Std. Dev.	43843	20062	1774	5702654	2.445292	2.291405	1.18	9.17

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

٢-٣ اختبار الثبات ولاستقرارية (Stationary test):

يُعد اختبار الثبات والاستقرارية من الاختبارات الأساسية لتقييم مدى ثبات واستقرارية البيانات والمتغيرات في الأنموذج المستخدم. وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لتحديد مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات والمتغيرات، إلّا أنّ اختباري (Fuller-Dickey Augmented و Phillips Perron) يعدان من الاختبارات الأكثر استخداماً، نتائج هذين الاختبارين معروضة في الجدول الآتي:

الجدول (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

	ADF: Augmented Dickey –Fuller				PP: Phillips-Perron			
المتغيرات	المستوى (level)		الفرق الأول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الأول (First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
عدد الزواج	-2.9229 (٠,١٧٣٩)	-1.0596 (٠,٧١٣٥)	-4.5833 (٠,٠٠٧٤)	-5.2850 (٠,٠٠٠٣)	-0.7414 (٠,٨١٦٧)	-5.1573 (٠,٠٠٢٢)	-6.9307 (٠,٠٠٠٠)	-2.9808 (٠,١٥٨٢)
عدد الطلاق	-2.3475 (٠,٣٩٤٥)	-2.8133 (٠,٠٧١٩)	-4.5833 (٠,٠٠٧٤)	-4.2493 (٠,٠٠٣٤)	-2.4240 (٠,٣٥٨٧)	-3.9130 (٠,٠٠٧٠)	-4.5779 (٠,٠٠٧٥)	-4.2493 (٠,٠٠٣٤)
متوسط نصيب الفرد من الناتج	-1.1264 (٠,٩٠٢٠)	-1.1396 (٠,٦٨١٧)	-4.0981 (٠,٠٢٠١)	-3.9899 (٠,٠٠٦١)	-1.4420 (٠,٨١٩٩)	-1.2521 (٠,٦٣٣٣)	-4.1950 (٠,٠١٦٥)	-3.9805 (٠,٠٠٦٣)
عدد السكان	-2.0306 (٠,٥٥٤٨)	-1.3292 (٠,٥٩٨٠)	-5.8274 (٠,٠٠٠٥)	-5.6020 (٠,٠٠٠٢)	-1.9424 (٠,٦٠٠٣)	-1.7786 (٠,٣٠٨٩)	-5.9347 (٠,٠٠٠٤)	-5.6086 (٠,٠٠٠٢)
معدلات الفقر	-3.1309 (٠,١٢٢٩)	-5.0330 (٠,٠٠٠٦)	-6.1203 (٠,٠٠٠٣)	-6.2705 (٠,٠٠٠٠)	-3.2414 (٠,١٠١٣)	-3.2870 (٠,٠٢٧٦)	-6.0513 (٠,٠٠٠٣)	-6.1949 (٠,٠٠١٦)
معدلات البطالة	-1.6011 (٠,٧٦٠٨)	0.1160 (٠,٩٦٠٠)	-3.9997 (٠,٠٢٤٥)	-3.8822 (٠,٠٠٧٨)	-1.6216 (٠,٧٥٢٣)	0.0239 (٠,٩٥١٧)	-3.9723 (٠,٠٢٥٨)	-3.9310 (٠,٠٠٧٠)
نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	-1.9506 (٠,٥٩٦١)	-2.2323 (٠,٢٠١٠)	-4.3792 (٠,٠١١٤)	-4.3374 (٠,٠٠٢٨)	-1.9506 (٠,٥٩٦١)	-2.2323 (٠,٢٠١٠)	-4.3680 (٠,٠١١٦)	-4.3370 (٠,٠٠٢٨)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث	-1.8500 (٠,٦٤٧٠)	-1.2277 (٠,٦٤٣٢)	-4.4138 (٠,٠١٤٤)	-2.7591 (٠,٠٨٠٥)	-2.0870 (٠,٥٢٥٥)	-1.1167 (٠,٦٩١١)	-33.3618 (٠,٠٠٠٠)	-2.7809 (٠,٠٧٧٣)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

يتضح من الجدول (٢) ومن خلال اختبارات (Phillips-Perron /Augmented Dickey-Fuller) أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية في الفرق الأول (First Difference) وفي (Trend / Intercept)

عند مستوى الدلالة الإحصائية (٥%)، حيث إنّ قيمة الاحتمالية الحرجة (.Prob) أقلّ من القيمة المحددة (٠,٠٥)، وبعبارة أخرى، يشير ذلك إلى وجود استقراريّة في جميع بيانات ومتغيرات السلاسل الزمنية، وبناءً على هذه النتائج، يمكن اعتبارها دعماً لإجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات موضوع البحث.

٤- الارتباط والعلاقات الارتباطية (r):

الغاية الرئيسة من إجراء عملية الارتباط هي بيان مستوى وحجم العلاقة واتجاه العلاقة بين متغيرات موضوع البحث، توجد عدة اختبارات لهذا الغرض، إلّا أنّ مصفوفة الارتباط هي الأسهل والأكثر استخداماً، وتتراوح قيمة معامل الارتباط (r) بين الصفر والواحد، حيث كلما اقتربت القيمة من الواحد دلّت على قوة العلاقة، وكلّما اقتربت من الصفر دلّت على ضعف العلاقة، كما يوضّح معامل الارتباط اتجاه العلاقة، حيث تشير الإشارة (−) إلى وجود علاقة عكسية، في حين تشير الإشارة (+) إلى علاقة طردية، وظهرت نتائج تحليل معامل الارتباط للمتغيرات موضوعة البحث على النحو التالي:

الجدول (٣): نتائج اختبار الارتباط بين متغيرات الأنموذج

المتغير التابع	قيمة واشارة معامل الارتباط (r)	المتغيرات المستقلة	قيمة واشارة معامل الارتباط (r)	المتغير التابع
عدد الزواج	0.5463	متوسط دخل الفرد	–	عدد الطلاق
	0.8867	عدد السكان	–	
	0.0995	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	0.3820	
	0.5035	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث	0.5167	
	–	معدل الفقر	-0.0085	
	–	معدل البطالة	0.6616	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

يتضح من الجدول (٣) وجود علاقات بين المتغيرات المستقلّة وكلا المتغيرين التابعين (عدد الزواج وعدد الطلاق)، ولكن هذه العلاقات تتفاوت في مستوياتها بشكل عام، هناك علاقة قوية وطردية بين عدد الزواج وعدد السكان، حيث تبلغ قيمتها (٠,٨٨)، وهناك علاقة متوسطة وطردية بين عدد الطلاق ومعدل البطالة تبلغ قيمتها (٠,٦٦).

٢-٥ التكامل المشترك بين متغيرات داخل الأنموذج (Co-integration test):

يُعد اختبار التكامل من الاختبارات الهامّة لتحديد مدى وجود التكامل بين متغيرات موضوع البحث، ممّا يسمح بتقدير الأنموذج، ومن الضروري وجود علاقة واحدة على الأقل بين أحد المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع. وهناك العديد من المؤشّرات التي يمكن استخدامها لتحديد مستوى التكامل بين المتغيرات، ومن بينها اختباري (Johansen Test / Bounds Test)، يوضح الجدول (٤) نتائج هذين الاختبارين.

الجدول (٤): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج

(Johansen Test)				
Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue	**Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة**	**Critical Value (0.05) Trace statistic**	**Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة**	**Variables المتغيرات**
43.41977	0.0003	179.4922	0.0000	عدد الزواج
37.16359	0.0085	118.8463	0.0000	متوسط نصيب الفرد من الناتج
30.81507	0.0075	75.42740	0.0003	عدد السكان
24.25202	0.1063	38.31108	0.0214	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة
17.14769	0.3170	16.65826	0.0861	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث
3.841465	0.0167	5.725659	0.0167	الاستقرار السياسي والاقتصادي
86.49480	0.0000	293.8245	0.0000	عدد الطلاق
71.44981	0.0000	207.3297	0.0000	معدل الفقر
52.51634	0.0000	135.8799	0.0000	معدل البطالة
42.71393	0.0001	83.36356	0.0000	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة
31.57589	0.0002	40.64963	0.0000	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث
9.073735	0.0026	9.073735	0.0026	الحرب وعدم الاستقرار السياسي
(Bounds Test)				
	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
F-Bounds Test لأنموذج الزواج	41.12	10%	2.٢٦	3.٣٥
		5%	2.٦2	3.٧٩
		1%	٣.٤١	4.٦٨
F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
لأنموذج الطلاق	8.94	10%	2.0٨	3.00
		5%	2.39	3.38
		1%	3.06	4.15

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12 .

يتبين من الجدول(٤) الآتي:

١: بالاعتماد على اختبار (Johansen Test)، يظهر أنّ جميع المتغيرات المدرجة في كلا الأنموذجين (الزواج والطلاق) لديها علاقة تكاملية مشتركة بمستوى دلالة إحصائية (٥%).

٢: يظهر من اختبار (Bounds Test)، أنّ كلا الأنموذجين (الزواج والطلاق) لديهما علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأمد بمستوى دلالة إحصائية (٥%). كما يُلاحظ أنّ قيمة (F المحسوبة) لأنموذج الزواج تبلغ (٤١,١٢)، ممّا يفوق أعلى قيمة لـ (F الجدولية) التي تبلغ (٣,٧٩)، وبالمثل، لأنموذج الطلاق، فإنّ قيمة (F المحسوبة) تبلغ (٨,٩٤)، وهي أيضاً تتجاوز أعلى قيمة لـ (F الجدولية) والتي تبلغ (٣,٣٨).

٣: بناءً على اختباري (Bounds Test / Johansen Test)، تُقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقات تكاملية معنوية من الناحية الاقتصاديّة والاحصائية والقياسيّة. وبذلك، تدعم هذه النتائج إجراء تقدير الأنموذج القياسي بشكل صحيح للمتغيرات كافّة ولكلا الأنموذجين.

٢-٦ تقدير النماذج القياسية:

نتائج اختبارات الثبات والاستقرار من جهة، والارتباط والتكامل المشترك من جهة أخرى، تدعم تقدير الأنموذج المقترح بشكل صحيح. ومن أجل قياس وتحليل أثر العوامل الاقتصاديّة على الزواج والطلاق في العراق، تم استخدام أنموذج (ARDL) وباستخدام البيانات الثانوية لمدّة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، والتي تتضمن (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، عدد السكان، نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث، معدلات الفقر، معدلات البطالة).

٢-٦-١ نتائج تقدير أنموذج الزواج :

توصّل التقدير إلى النتائج الموجودة في الجدول (٥):

الجدول (٥): نتائج تقدير المعلمات أنموذج الزواج

Dependent variable المتغير التابع	Independent variable المتغيرات المستقلة	التقدير العام	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
	متوسط دخل الفرد	0.2921	0.0449
	عدد السكان	2.5263	0.0375
	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	1.5311	0.0247
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث	2.1081	0.0186

Dependent variable المتغير التابع	Independent variable المتغيرات المستقلة	التقدير العام			
		Coefficient المعلمات المقدرة		Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	
	الاستقرار السياسي والاقتصادي	0.3355		0.0005	
عدد الزواج MAR	Independent variable المتغيرات المستقلة	الامد القصير		الامد الطويل	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	0.2921	0.0046	-0.2021	0.0071
	عدد السكان	4.3359	0.0198	2.0220	0.0003
	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	0.2084	0.0372	0.4606	0.0016
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث	2.1081	0.0018	0.2716	0.0115
	الاستقرار السياسي والاقتصادي	0.3355	0.0012	0.2162	0.0008
		الحد الثابت(C)	-49.9599 (0.0034)	نقطة التوازن ECM(EP)	-2.1443 (0.0012)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

من الجدول (٥)، يظهر ما يأتي:

أ: استنادًا إلى حجم المعلمة المقدرة وإشارتها، يتضح أنّ زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب (١٪) تؤدّي إلى زيادة (معدل الزواج) بمقدار (٠,٢٩٪) في الأمد القصير، ويتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Dawoud, ٢٠١٩, ٥٥١). كما يُعد الدخل المنخفض أحد أسباب تأخر الزواج (Khalil, 2016, 222) ولكن، في الأمد الطويل تحول العلاقة إلى علاقة سلبية، هذا التحول يتعارض مع النظرية الاقتصادية. قد يكون السبب وراء ذلك غلبة العوامل غير الاقتصادية على عملية الزواج في الأمد الطويل. كما يمكن أن يكون جزءاً من تأثير متوسط دخل الفرد مندمجاً مع المتغيرات الأخرى في الأنموذج، مثل (عدد السكان ونسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة).

ب: بناءً على حجم المعلمة المقدّرة وإشاراتها، يتضح أن زيادة عدد السكان بمقدار (١٪) تؤدي إلى زيادة (معدّل الزواج) بمقدار (٤,٣٣٪) في الأمد القصير، وهذه النتيجة منطقية وخاصّة بالنسبة للمجتمع العراقي الشاب.

إلّا أنّ هذا التأثير انخفض في الأمد الطويل، قد يكون سبب ذلك يعود إلى إنخفاض معدل نمو السكان في الأمد الطويل، وإلى عوامل اخرى غير مشجعة للزواج.

ج: بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها، يتضح أنّ زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة بمقدار (١٪) تؤدّي إلى زيادة (معدّل الزواج) بمقدار (٠,٢١٪) في الأمد القصير، و(0.46%) في الأمد الطويل. قد يزيد مشاركة المرأة في القوى العاملة معدل الزواج، إذا كانت هذه المشاركة تسهم في زيادة دخل الأسرة، ولا تكون سبباً لابتعاد المرأة من الزواج بسبب شعورها بالاستقلال الاقتصادي، توصلت دراسة (Al-Bunni, and Al-Hourani, 2019, 635) إلى أن زيادة مشاركة المرأة في العمل تزيد من وعيها بمتطلبات حياة الأسرة والحفاظ عليها، وفي الحالة المعاكسة، فإنّ المرأة لا ترى ضرورة في أن تتزوج وتلقي على عاتقها مسؤولية العائلة والعمل المنزلي، لإنّها تمتلك دخلاً يوفر لها حاجاتها المادية (Khalil, 2016, 243). ونتائج هذا البحث تنسجم مع واقع الاقتصاد العراقي، إذ إنّ متوسط دخل الفرد في العراق ليس مرتفعة لذلك يساهم دخل المرأة في تشجيع الرجل للإقدام على الزواج.

د: بناءً على حجم المعلمات المقدرة وإشاراتها، يتضح أنّ زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث بمقدار (١٪) تؤدي إلى زيادة (معدل الزواج) بمقدار (٢,١٠٪) في الأمد القصير و(0.27%) في الأمد الطويل، مواصلة التعليم إلى المستويات العليا تؤخر عملية الزواج(Karkush, 2014, 271) ، ولكن تزيد من معدلات الزواج في الأمد الطويل، في دراسة لـ (Al-Sulaimi, 2011, 373) في المملكة العربية السعودية وجد أن ٦٣% من الزوجات كنّ يحملن الشهادة الجامعية، وكلما زاد المستوى التعليمي للزوجين أزداد توافقهم الزوجي. ونتائج هذا البحث يتفق مع الدراسات السابقة من حيث وجود علاقة طردية بين الزواج وتعليم المرأة.

هـ: بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها، كلّما زاد (الاستقرار السياسي والاقتصادي)، أدّى ذلك إلى زيادة (معدل الزواج) بمقدار (٠,٣٣٪ و٠,٢١٪) في الأمد القصير والطويل على التوالي، الوضع المستقر سياسياً واقتصادياً يشجع الشبان والشابات على الزواج، ويمنحهم القدرة على اتخاذ قرارات صحيحة بشأن تكوين الأسرة وضمان حياة أفضل، وقد انخفض هذه التأثير في الأمد الطويل؛ لأن العراق لم ينعم بالاستقرار إلّا لفترات قصيرة.

و: بالنسبة لنقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ ECM)، فإنه يُمثل تغيّر المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، يُتوقع أن يكون سالباً ومعنوياً، وبلغت قيمته (2.1443-)، مما يُظهر صحة أنموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائياً وتأكيد الإشارة السالبة التي تُظهر سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

٢-٦-٢ نتائج تقدير أنموذج الطلاق:

نتائج التقدير أثر المتغيرات التوضيحية على الطلاق معروض في الجدول (٦):

الجدول (٦): نتائج تقدير المعلمات أنموذج الطلاق باستخدام تقنية (ARDL)

Dependent variable المتغير التابع	Independent variable المتغيرات المستقلة	التقدير العام	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
عدد الطلاق DIV	معدلات الفقر	1.6689	0.0001
	معدلات البطالة	3.3116	0.0002
	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	0.1040	0.0008
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث	-0.6117	0.4477
	عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي	0.3033	0.0364
	Independent variable المتغيرات المستقلة	الأمد القصير	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
	معدل الفقر	0.7475	0.3384
	معدل البطالة	3.7520	0.0158
	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	0.1040	0.1752
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث	-4.1384	0.0217
	عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي	1.2919	0.0255
	الحد الثابت(C)	19.0310 (0.0015)	نقطة التوازن (EP)

الأمد الطويل	
Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
0.6092	0.0718
3.0579	0.0000
0.0848	0.0008
-3.3729	0.0004
1.0529	0.0001
	-1.2269 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

من الجدول (٦) يتبيّن ما يأتي:

أ: استنادًا إلى حجم المعلمة المقدرة وإشارتها، كلما زاد معدل الفقر بنسبة (١٪)، زاد (معدل الطلاق) بنسبة (0.75%) في الأمد القصير و (٠,٦٠٪) في المدى الطويل، ولكن كان التأثير غير معنوي في المدى القصير، ظهر تأثير الفقر على الطلاق كبيراً في العراق، لأنّ الفقر يؤثر على قدرة رب الأسرة في تلبية

احتياجاتها، وقد يظن الفرد أنّ تلبية هذه الاحتياجات أسهل عندما يعيش بمفرده، ويتخلص من التزاماته المادّيّة العائلية، مما تؤدّي بالعلاقة الزوجية إلى الفشل والطلاق، وخاصة في غياب برامج كفوءة تدعم الفقراء، وهذه النتيجة منطقية وتتفق مع النظرية الاقتصادية، وهناك اختلاف بين الدراسات حول تأثير الفقر على الطلاق، فهناك دراسات لم تثبت علاقة معنوية بين الطلاق والفقر، ودراسات أخرى تقر بوجد العلاقة بينهما (Amri et al, 2022, 12) و(Stevenson and Wolfers, 2007, 50). من جانب آخر يُعد الفقر من أحد أسباب الزواج المبكر، والأخير يُعد سبباً من أسباب الطلاق، بالتالي يزيد الفقر من معدلات الطلاق (Al-Daami, 2014, 19) ولا يعني ذلك بالضرورة أن الفقراء محكومون بالطلاق.

ب: بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشارتها، مع زيادة (معدل البطالة) بنسبة (١٪)، يزاد (معدل الطلاق) بنسبة (٣,٧٥٪ و٣,٠٥٪) في الأجل القصير والطويل على التوالي. هذه النتيجة تدلّ على قوّة تأثير البطالة على معدل الطلاق في العراق، وهذا يوافق مع الواقع العراقي المضطرب، وغياب نظام إعانة العاطلين عن العمل. ويتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، إذ إنّ العاطل عن العمل يفقد مصدر عيشه، ويصبح عاجزاً عن تأمين احتياجات أسرته. تظهر الدراسات نتائج متباينة حول تأثير البطالة على الطلاق، فمنها يقر بأن البطالة تزيد الطلاق، ودراسات أخرى تقول لا توجد علاقة معنوية بين البطالة والطلاق (Killewald, 2016, 698) (Çuhadar, and Cafrı, 2021).

ج: بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشارتها، كلّما زادت (نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة) بنسبة (١٪)، زاد (معدل الطلاق) بنسبة (٠,١٠٪ و٠,٠٨٪) في الأجل القصير والطويل على التوالي، قد يزيد مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل نسبة الطلاق في حالة أدت هذه المشاركة إلى زيادة الشعور بالاستقلاليّة وعدم الحاجة إلى الزوج (Al-Shaboul, 2010, 600) و(Al-Shahrani, 2022, 409)، ولكن إذا أسهم مشاركة المرأة في توليد دخل إضافي للأسرة وزيادة القدرة على تلبية احتياجاتها يؤدي ذلك إلى تماسك الأسرة، وخفض نسبة الطلاق، ويشير (Amri et al, 2022, 12) إلى أن زيادة دخل المرأة نتيجة مشاركتها في الأعمال الإنتاجية في الأسرة الفقيرة تزيد المحافظة على تماسك الأسرة، يتبين من نتيجة القياس غلبة التأثير المؤدي إلى زيادة الطلاق في العراق، ولكن كان التأثير منخفضاً، وينخفض أكثر في الأمد الطويل، قد يكون سبب هذه النتيجة راجعاً إلى غلبة العوامل الاجتماعية والذاتية.

د: بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها، كلّما زاد (معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث) بنسبة (١٪)، انخفض (معدل الطلاق) بنسبة (٤,١٣٪ و٣,٣٧٪) في الأجل القصير والطويل على التوالي، يُعد عدم الإلمام بأهمية العلاقة الزوجية وواجباتها من بين العوامل التي تزيد من معدلات الطلاق، لذلك من المفروض أن تقل نسبة الطلاق مع زيادة التعليم (Al-Quraishi, 2014, 258) ، وقد حصل ذلك في هذا البحث، حيث أدت زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة إلى زيادة وعيهنّ بالحياة الزوجية والمحافظة عليها. وقد وصل (Alssulami, 2011, 373) إلى هذه النتيجة، ويتفق أيضاً مع ما توصل إليه (Al-Shaboul, 2010, 695).

هـ: بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها الخاصة، كلما تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي، زاد (معدّل الطلاق) بنسبة (١,٢٩٪ و١,٠٥٪) في الأجل القصير والطويل على التوالي، ويمكن أن يكون سبب تأثير هذا المتغير هو الشعور بعدم الاستقرار حيال المستقبل وعدم القدرة على اتخاذ قرارات سليمة بشأن استمراريّة الحياة الزوجية وعدم ضمان تحسين الحالة السياسية والاقتصاديّة (Rashid, 2020, 123). في بعض الحالات، يلجأ الأفراد إلى الهجرة الخارجية بوصفها وسيلة سهلة لتجاوز التحدّيات التي يواجهونها بعد الانفصال عن الأسرة والأطفال.

و: بالنسبة لنقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأECM)، فإنه يُمثل تغيّر المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، يُتوقع أن يكون سالباً ومعنوياً، وبلغت قيمته (-1.2269)، مما يُظهر صحة أنموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائياً وتأكيد الإشارة السالبة التي تُظهر سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

٧-٢ الاختبارات التشخيصيّة للمصداقيّة وملائمة الأنموذج المعتمد:(Diagnostic tests)

الخطوة الأخرى في استكمال مراحل بناء الأنموذج القياسي هي مرحلة تقييم الأنموذج المقدر، لتكون تقديرات معلمات الأنموذج أكثر دقّة ويمكن الإعتماد عليها من قبل صناع القرار. وفي هذا السياق، استخدم هذا البحث عدة مؤشّرات، منها (R^2، R^2 Adjusted، F، Std. Error، SSR، AIC)، وكذلك عدة اختبارات إحصائيّة لفحص المشاكل القياسية الرئيسة، منها (الارتباط الذاتي، والتعدد الخطّي، وعدم تجانس التباين، وسوء التشخيص، وعدم التوزيع الطبيعي للبيانات). الجدول (٧) يوضح قيم ودلالات الاختبارات الإحصائيّة والقياسيّة لبعض هذه المؤشّرات والاختبارات.

الجدول (٧): نتائج الاختبارات التشخيصيّة للمصداقيّة وملائمة الأنموذج المعتمد

الأنموذج الاول: الزواج				
المشاكل القياسية	**الاختبارات القياسية**	**القيمة الاحتمالية الحرجة**	**المؤشرات الاحصائية**	**القيمة الاحتمالية الحرجة**
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch –Godfrey	0.6202	R-Squared	0.٩٩٨
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين (١.38- 8.88)	Adjusted R^2	0.٩٨٨
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	0.3333	F-statistic Prob.(F-statistic)	١٠٢.٣٩٩٠ (0.٠٠٩٧)
مشكلة سوء التشخيص	Ramsey RESET	0.3231	S.E. of Regression Sum Squared Residual	0.0١٥٥ ٠,٠٠٠4

الأنموذج الاول: الزواج				
المشاكل القياسية	**الاختبارات القياسية**	**القيمة الاحتمالية الحرجة**	**المؤشرات الاحصائية**	**القيمة الاحتمالية الحرجة**
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera	٠,٤١٧٨	AIC	-5.9106
الأنموذج الثاني: الطلاق				
المشاكل القياسية	**الاختبارات القياسية**	**القيمة الاحتمالية الحرجة**	**المؤشرات الإحصائيّة**	**القيمة الاحتمالية الحرجة**
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch –Godfrey	0.1091	R-Squared	0.٩86
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين (١.28− 6.97)	Adjusted R^2	0.٩54
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	0.2094	F-statistic Prob.(F-statistic)	30.9039 (0.٠٠02)
مشكلة سوء التشخيص	Ramsey RESET	0.2422	S.E. of Regression Sum Squared Residual	0.0741 ٠,٠330
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera	.٠1138	AIC	-2.1884

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يأتي:

١: اجتاز الأنموذجان المشاكل القياسيّة (مثل الارتباط الذاتي، والتعدد الخطي، وعدم تجانس التباين، وسوء التشخيص، ومشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات) بنجاح بعد أخذ الفروقات والإبطاء واللوغارتمية، وهذا يؤكد ملاءمة الأنموذج المعتمد.

٢: معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعان جداً للأنموذجين، حيث كان قيمتهما (٩٥% إلى ٩٩%) على التوالي، مما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغيرات التابعة. ومن جهة أخرى، فإنّ الفرق بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل

(Adjusted R^2) ضئيل للغاية، مما يشير إلى أنّ جميع المتغيرات في الأنموذجين ضرورية ومهمة، وهذا دليل على جودة التقدير.

٣: قيمة (F) المحسوبة بدلالة إحصائيّة (٠,٠٠٩٧) و(٠,٠٠٠٢) لأنموذجي الزواج والطلاق على التوالي أقلّ من قيمة الـ (P-Value) المقبولة (٠,٠٥). لذا، نرفض فرضيّة العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرين التابعين. ومن الجانب الآخر، لاحظنا أن قيمة الـ (Standard Error/SSR) بشكل عام منخفضة ومقبولة، مما يشير إلى صحّة الأنموذج من الناحية الإحصائيّة والقياسيّة.

٤: يُعتبر معامل (AIC) مؤشراً مهماً لحجم البيانات المفقودة في النماذج المقدرة، ويفضّل أن تكون قيمته أقل ما يمكن من الجدول ، نجد أنّ القيم المفقودة في كلا الأنموذجين المقدرين هي سالبة، وهذا يشير إلى جودة التقدير.

٨-٢ اختبارات الاستقرارية للمعلمات والنماذج (CUSUM Test, CUSUM Of Squares Test):

لضمان استقرار التغيرات الهيكلية في المعلمات والأنموذج المستخدم في هذا البحث، يجب استخدام الاختبارات المناسبة مثل "المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)هذان الاختباران يعتبران من أهم الاختبارات في هذا المجال، ويمكن تصوير ذلك من خلال الرسوم البيانية للنماذج المستخدمة على النحو الآتي:

الاستقراريّة لأنموذج الزواج:

الشكل (٢): استقرارية أنموذج الزواج خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٣)

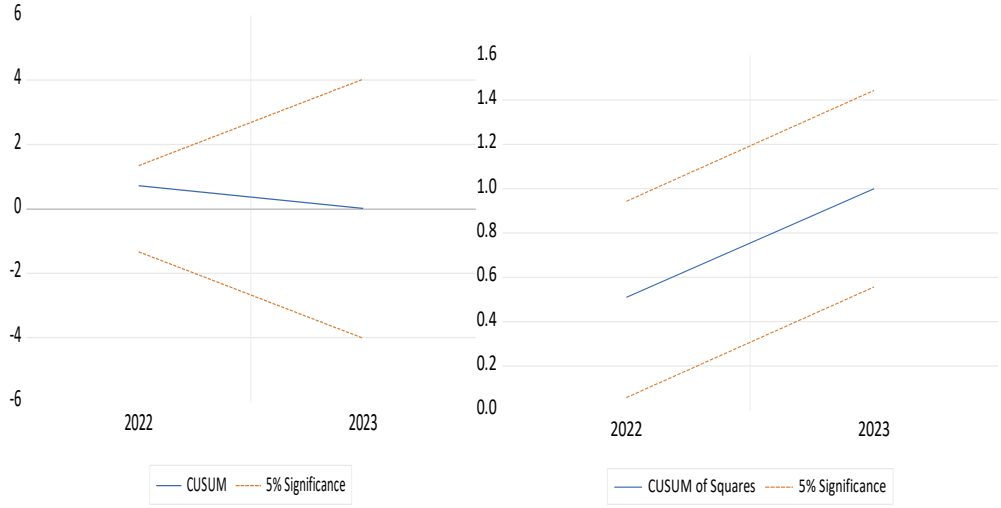

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12 .

الاستقرارية لأنموذج الطلاق:

الشكل (٣): استقرارية أنموذج الطلاق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٣)

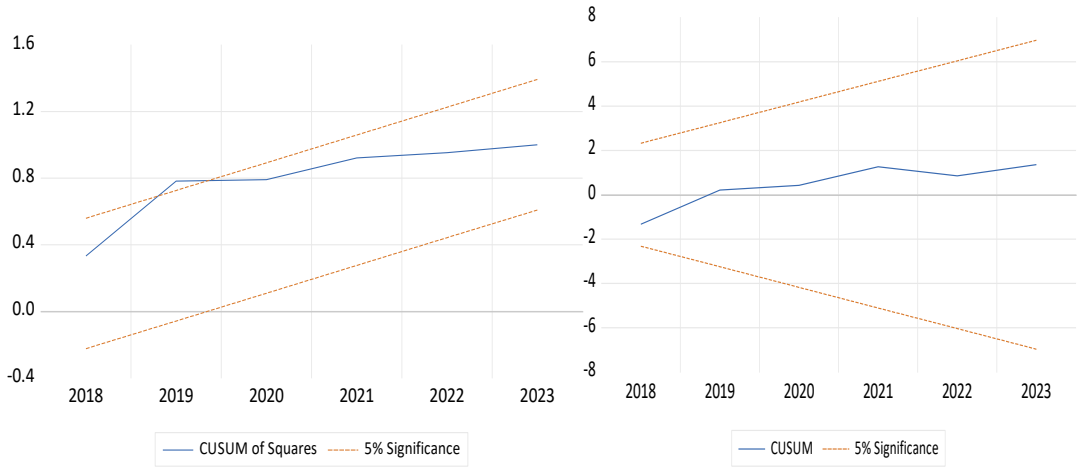

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامجE-Views 12.

بناءً على الأشكال البيانية ، يظهر أن الأنموذجين مستقران، حيث يتواجد المنحنى البياني بين الخطوط المرجعيّة، ممّا يشير إلى استقراريّة المعلمات المقدّرة عند مستوى المعنويّة (٥%).

٢-٩ اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج حد تصحيح الخطأ:

بعد إتمام مراحل بناء الأنموذج القياسي، تأتي الخطوة الأخرى المهمة، وهي قدرته على التنبؤ بسلوك الظواهر، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الأشكال البيانية الآتية:

الأداء التنبؤي لأنموذج الزواج:

الشكل (٤): نتائج التنبؤ لأنموذج الزواج خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٣)

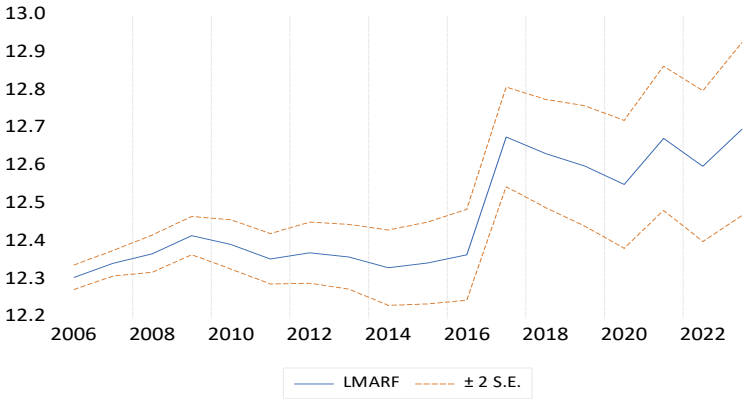

Forecast: LMARF	
Actual: LMAR	
Forecast sample: 2000 2023	
Adjusted sample: 2006 2023	
Included observations: 18	
Root Mean Squared Error	0.018153
Mean Absolute Error	0.012502
Mean Abs. Percent Error	0.100130
Theil Inequality Coef.	0.000728
Bias Proportion	0.005093
Variance Proportion	0.066230
Covariance Proportion	0.928677
Theil U2 Coefficient	0.187020
Symmetric MAPE	0.100151

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

الأداء التنبؤي لأنموذج الطلاق:

الشكل (٥): نتائج التنبؤ لأنموذج الطلاق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٣)

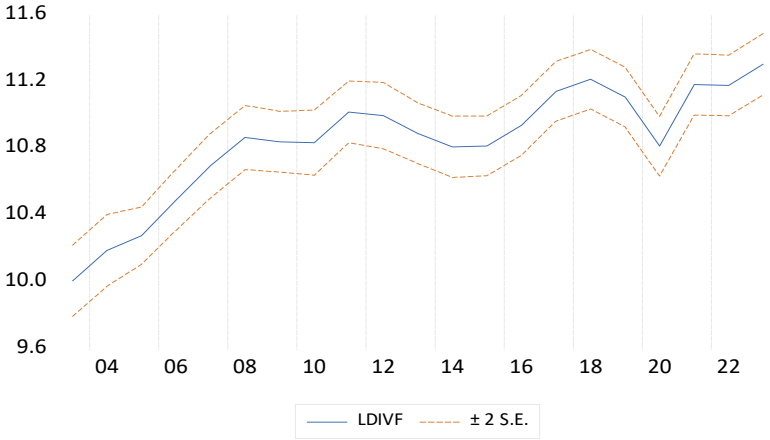

Forecast: LDIVF	
Actual: LDIV	
Forecast sample: 2000 2023	
Adjusted sample: 2003 2023	
Included observations: 21	
Root Mean Squared Error	0.049429
Mean Absolute Error	0.033372
Mean Abs. Percent Error	0.316119
Theil Inequality Coef.	0.002278
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.000486
Covariance Proportion	0.999514
Theil U2 Coefficient	0.267250
Symmetric MAPE	0.316200

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

من الشكلين المذكورين ، يظهر أن نتائج الأخطاء لكل من(RMSE وMAE وMAPE) قليلة، وهذا يشير إلى دقّة التنبؤ، كذلك معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient)، وهو أحد أفضل المؤشرات لاختبار الأداء التنبؤي، فقد بلغت قيمته (٠,٠٠٠٧) و (٠,٠٠٢٢) لأنموذجي الزواج والطلاق على التوالي، وهي قيم قريبة جداً من الصفر، وهذا يدل على أن الكفاءة التنبؤيّة للنماذج المقدّرة قوية للغاية.

٢-١٠ إجراء عملية التنبؤ (Forecasting):

بعد التأكّد من: استقرارية البيانات والمتغيرات المستخدمة وتكاملها، جودة التقدير، عدم وجود المشاكل القياسية، والكفاءة التنبؤيّة للأنموذجين، تأتي الخطوة الأخيرة والمهمة في تفسير الظاهرة المدروسة، وهي التنبؤ بعدد الزواج والطلاق، هناك عدة طرائق ونماذج للتنبؤ، اعتمد البحث على أنموذج (ARMA) للتنبّؤ، من أجل توضيح اتجاههما المستقبلي وإظهار العلاقة بين كلا الحالتين. وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (٨): التنبؤ بعدد الزواج والطلاق في العراق للمدة (٢٠٢٤ – ٢٠٢٣)

السنوات	عدد الزواج		عدد الطلاق	
	إذا تحسن الظرف الاقتصادي والسياسي	إذا تدهور الظرف الاقتصادي والسياسي	إذا تحسن الظرف الاقتصادي والسياسي	إذا تدهور الظرف الاقتصادي والسياسي
٢٠٢٤	332031	248451	35982	84307
٢٠٢٥	337999	248877	36518	87341
٢٠٢٦	343967	249257	37030	90375
٢٠٢٧	349935	249595	37518	93409

٢٠٢٨	355903	249896	37984	96443
٢٠٢٩	361871	250164	38429	99477
٢٠٣٠	367839	250402	38854	102511
معدل النمو السنوي %	١,٥٤	٠,١١	١,١٤	٣,٠٨

المصدر: من إعداده الباحثين باستخدام برنامج E-Views 12.

من خلال نتائج التحليل باستخدام أنموذج (ARMA)، يظهر أنّ عدد الزواج والطلاق في المستقبل ليسا في المستوى نفسه، بل هناك اختلاف واضح بينهما. كما أنّ زيادة أو انخفاض عدد الزواج ونسبتها، وكذلك زيادة أو انخفاض عدد الطلاق ونسبتها، مرتبطة بدرجة كبيرة بالظروف السياسية والاقتصادية في البلاد. كلّما تحسنت الظروف، ارتفع نسبة الزواج، في حين انخفضت نسبة الطلاق، والعكس صحيح في حالة تدهور الظروف السياسية والاقتصادية.

يتضح من نتائج التقدير في الجدول (٨)، إذا تمتّع العراق بحالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ فإنّ نسبة الزواج تزداد بمعدل نموّ سنوي يبلغ ١,٥٤% وهذا المعدل أقلّ من معدل النمو السنوي لسكان العراق البالغ ٢,١٩ خلال المدة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ (Ministry of Planning - Central Bureau of Statistics, without year of publication)، ويترتب على ذلك بقاء عدد كبير من الشبان والشابات خارج نطاق العلاقة الزوجية. ويزداد الوضع سوءا في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث يتراجع النموّ السنوي للزواج إلى ٠,١١ %. أمّا بالنسبة لنسبة الطلاق في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي، فبلغ نموّه السنوي ١,١٤% وهو معدّل مرتفع، وترتفع إلى ٣,٠٨% إذا تعرّض العراق إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إذاً سينذر الوضع بالخطر إذا تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية، علما بأنّ العراق يعاني لحد الآن من آثار الحروب السابقة التي تتسبب بزيادة كبيرة بعدد الأرامل والأيتام.

٣-الاستنتاجات:

بناءً على نتائج قياس العلاقة بين المتغيرين التابعين والمتغيرات المستقلة، استنتج البحث الآتي:

١- تأثير متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد وعدد السكان على معدّل الزواج كان إيجابياً، بغضّ النظر عن اختلاف مستوياتهما. هذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

٢- الفقر والبطالة من العوامل السلبيّة التي تؤثّربشكل ملحوظ على معدّلات الطلاق، وهما من الأسباب رئيسة لزيادة معدّلات الطلاق، هذه النتيجة تعكس الواقع وتدعم فرضيّة البحث.

٣- مشاركة المرأة في القوى العاملة لها تأثير إيجابي على معدّلات الزواج في العراق، ولكنّها في الوقت نفسه تسهم في زيادة معدّلات الطلاق، هذه النتائج منسجمة مع الواقع العراقي، إذ يعد عمل المرأة مصدراً إضافياً للدخل الأسري، لكنّه قد يؤدي أيضاً إلى تحدّيات على مستوى الحقوق والواجبات المنزلية.

٤- زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث لها تأثير إيجابي على معدلات الزواج، وتقلل أيضاً من معدّلات الطلاق، هذه النتائج تعزز فرضية البحث وتبرهن على المنطقيّة في العلاقة بين التعليم والاستقرار الأسري.

٥- الاستقرار السياسي والاقتصادي يعد عاملاً مهماً في زيادة معدّلات الزواج، في حين يعد عدم الاستقرار من الأسباب الرئيسة لزيادة معدّلات الطلاق في العراق، هذه النتيجة تتوافق مع النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة.

٦- تظهر الاتجاهات المستقبليّة لعدد حالات الزواج والطلاق أنّ المجتمع العراقي قد يواجه تفاقماً لمشكلة العنوسة وزيادة في عدد الأرامل في حالة عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي.

٤- المقترحات:

بناءً على الاستنتاجات السابقة، يقترح البحث ما يأتي:

١- من الضروري أن تدعم الحكومة المشاريع التي توفر فرص العمل وتسهم في تقليل التفاوت الاقتصادي، من خلال سياسات نقدية ومالية فعّالة، وذلك يشمل دعم المشاريع الصغيرة للشباب والشابّات، وضمان عدالة توزيع الدخل.

٢- من المهم العمل على خفض معدلات البطالة والفقر لتقليل معدّلات الطلاق، ويمكن ذلك من خلال توفير فرص العمل المناسبة وتعزيز الدعم الحكومي للأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل، عبر برامج شبكات الرعاية الاجتماعية.

٣- دعم الزواج من خلال توفير قروض من دون فوائد وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية لعملية الزواج، وتقديم الدعم للأزواج من أجل تحقيق الاستقرار الأسري والتقليل من حالات الطلاق.

٤- توعية المجتمع بأهميّة الزواج وخطورة الطلاق، وحث ودعم الخطباء ورجال الدين والمنظمات الاجتماعية والمؤسّسات القضائية للمشاركة في هذا العمل.

٥- التركيز على التعليم ورفع المستوى الثقافي الأسري بوصفه وسيلة لتقليل معدّلات الطلاق، من خلال إشراك المتزوجين والأسر في الدورات التثقيفيّة والتوعوية.

٦- رفع الوعي الاجتماعي والعائلي حول تحقيق التوازن بين المسؤوليات المنزليّة والحاجة الاقتصادية والاجتماعية للعمل خارج المنزل، بهدف تحقيق ترتيب وتنسيق أفضل لأولويات الحياة وتقليل معدلات الطلاق.

Reference

Al-Alawi, W.A and Zamel, A.E, (2018), Marriage in a Changing Society (Analytical Research) on the Factors Leading to Delay in Marriage, Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences/, Volume (1), Issue (32).

Ali, A.A, (2018), The growing phenomenon of divorce in Iraq and ways to confront it legally, Iraqi University Journal, Volume (٢), Issue (٤٠).

Abdul-Rida, H.K and Daham, Y.M, (2015), Identifying the factors affecting the occurrence of divorces in Baghdad, a field study in the personal status courts in Baghdad Governorate, Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, Issue (45).

Abdul-Wahab M. A. A., and Salman M. M. M. (2021). Identifying the most important social and economic factors affecting the phenomenon of divorce in Diyala Governorate using the factor analysis method. Journal of Business Economics for Applied Research, Issue (1).

Al-Bunni, Shaza Sadiq Khaled, and Al-Hourani, Muhammad Abdul Karim, (2019), The work of Emirati women and its impact on family stability- A comparative study between two samples of working and non-working women, Adab Journal / Supplement (1) Issue 131.

Al-Daami, S.J.B, (2014), Early Marriage and its Relationship to Poverty, An Anthropological Field Study in Al-Khairat Complex, Lark Philosophy, Humanities, and Social Sciences, Issue (16).

Al-Hasnawi, I.A.I, (2017). Spinsterhood, its causes and treatment, Journal of the College of Education for Girls, Volume (28), Issue (5).

Al-Othman, B.AA.O, Al-Sulaykhi, Saad Akmoush Najm, (2016), Economic Characteristics of Divorce Cases in Basra Governorate in 2013, Journal of Basra Studies, Issue (22).

Al-Quraishi, G.N.H, (2014), Divorce between the Possible and the Prohibited - An Analytical Social Study, Journal of the College of Basic Education - University of Babylon, Issue) 14).

Al-Sabaawi, H.J, (2013). Divorce and its Causes in the City of Mosul - An Analytical Study, Mosul Illuminations, Issue (74).

Al-Sulaimi, Enas Bint Ahmed Ali, (2011), The economic role of the Saudi working head of the family and its relationship to marital compatibility, Journal of Specific Education Research - Mansoura University, special issue (21).

Al-Shaboul, A, (2010). The social and cultural variables of the phenomenon of divorce (an anthropological study in the town of Al-Tara), Damascus University Journal - Volume (26), Issue (3, 4).

Al-Shahrani, H.B.F, (2022), Factors leading to early divorce in Saudi society, "A descriptive study applied to newly divorced Saudi women in the city of Riyadh," Journal of Educational Sciences and Human Studies, Issue (23).

Al-Sulaimi, Enas bint Ahmed Ali, (2011), The economic role of the Saudi working head of the family and its relationship to marital compatibility, Journal of Specific Education Research - Mansoura University, special issue (21).

Amri, Khairul, et al, (2022), does poverty affect divorce rates? The role of women's income as moderating variable, Cogent Social Sciences (2022), 8: 2069908.

Bellido, H., Molina, J. A., Solaz, A., & Stancanelli, E. (2016). Do children of the first marriage deter divorce?. Economic Modelling, 55, 15-31.

Burstein, N. R. (2007). Economic influences on marriage and divorce. Journal of Policy Analysis and Management, 26(2), 387-429.

Burstein, N. R. (2007). Economic influences on marriage and divorce. Journal of Policy Analysis and Management, 26(2), 387-429.

Çuhadar, P., & Açcı, C. R. (2021), An Empirical Investigation on the Socioeconomic Determinants of Divorce Rates in CEE Countries, Journal of Economics and Administrative Sciences, Volume: 11, Issue: 21, 30- 56

Dawoud, Z.Y, (2019). studying and identifying the most important factors affecting divorce cases, Journal of Management and Economics, Volume (8), Issue (31).

Greenstone, M., & Looney, A. (2012). The marriage gap: The impact of economic and technological change on marriage rates. , the Hamilton project, Brookings Institution, February, 3.

Greenwood, J., & Guner, N. (2008). Marriage and divorce since World War II: Analyzing the role of technological progress on the formation of households. NBER Macroeconomics Annual, 23(1), 231-276.

Halliday Hardie, J., & Lucas, A. (2010). Economic factors and relationship quality among young couples: Comparing cohabitation and marriage. Journal of Marriage and Family, 72(5), 1141-1154.

Hemez, P., et al, (2022), Socioeconomic Factors and Differences in Forming and Maintaining Marriages and Cohabitations, Marriage Strengthening Research & Dissemination MAST Center.

Jalovaara, M. (2001). Socio-economic status and divorce in first marriages in Finland 1991-93. Population Studies, 55(2), 119-133.

Khalil, I.A, (2016), Using the logistic regression technique to determine the most important factors affecting the delay in the age of marriage in the Kingdom of Saudi Arabia, Sharjah University Journal of Human and Social Sciences, Volume (13), Issue (2).

Karkush, Fatiha, (2014), an analytical study of the reality of the delay in the age of marriage in the Arab world - Algeria as a model, Al-Hikma Journal for Educational and Psychological Studies, Volume 2, Issue 3.

Killewald, A. (2016). Money, work, and marital stability: Assessing change in the gendered determinants of divorce. American Sociological Review, 81(4), 696-719.

Lerman, R. I. (2002). Urban Institute and American University, https://webarchive.urban.org/UploadedPDF/410541_LitReview.pdf

Louzek, M. (2022). An economic approach to marriage. Journal of Applied Economics, 25(1), 300-315.

Personal Status Law No. 188 of 1959 and its amendments. https://www.refworld.org/cgi.

Rashid, A.J, (2020). Marriage in Iraq: Its Patterns, Forms, and Cultural and Historical Contexts, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue (47).

Raz-Yurovich, L. (2012). Economic Determinants of Divorce Among Dual-Earner Couples: Jews in Israel/Les déterminants économiques du divorce parmi

les couples à double revenu: le cas des juifs en Israël. European Journal of Population/Revue européenne de Démographie, 177-203.
Saleh, R.K.K, (2022), Social and Economic Factors of the Divorce Phenomenon in the Early Years of Marriage, Journal of the Faculty of Arts in Qena, Issue (54).
Sandström, G., & Stanfors, M. (2023). Socio-economic status and the rise of divorce in Sweden: The case of the 1880–1954 marriage cohorts in Västerbotten. Population Studies, 77(3), 417-435.
Schulz, B., & Siuda, F. (2023). Marriage and divorce: the role of unemployment insurance. Journal of Population Economics, 36(4), 2277-2308.
Smock, P. J., Tzoc, K., & Carr, D. (2023). Gender and the Economic Consequences of Divorce in the United States: Variation by Race and Ethnicity. Journal of Family and Economic Issues, 1-19.
Stevenson, B., & Wolfers, J. (2007). Marriage and divorce: Changes and their driving forces. Journal of Economic perspectives, 21(2), 27-52.

Websites:

https://www.brookings.edu/articles/the-marriage-gap-the-impact-of-economic-and-technological-change-on-marriage-rates, February 3, 2012
https://www.thefiscaltimes.com/5-Ways-Economy-Undermining-Marriage, Mar 27, 2015
https://ourworldindata.org/marriages-and-divorces, July 25, 2020
https://formerministers.dss.gov.au/15362/economic-value-of-marriage-family-and-relationship-breakdown/30 August 2014
https://mastresearchcenter.org/mast-center-research/socioeconomic-factors-and-differences-in-forming-and-maintaining-marriages-and-cohabitations